نقطة حوار

من يدير الانتخابات؟

□ سؤال يطرح نفسه: من يدير العملية الانتخابية؟ قد يكون الجواب غامضاً وغير واضح، وذلك للتعقيدات التي نعيشها في ظل عدم وضوح الكثير من الأمور، خصوصاً في ظل عدم وجود إجابات شافية لأسباب وجود المراكز العامة الـ10، وعدم السماح حتى الآن للمراقبة الدولية، وما يشاع عن وجود كتلة انتخابية جوالة غير مدرجة في كشوف الناخبين. عاهل البلاد وجه في التاسع من الشهر الماضي بعد لقائه العلماء إلى نقل تبعات الإدارة الانتخابية من سلطة الجهاز المركزي للمعلومات (جزء من السلطة التنفيذية) إلى دائرة الشئون القانونية التي أعطيت استقلاليتها التامة عن أية جهة في 12 سبتمبر / أيلول الماضي بعد إعادة تنظيمها لضمان استقلالها. إلا أن هذا التوجيه لازال غير نافذ، نظراً لما برره رئيس دائرة الشئون القانونية عبدالله البوعينين من عدم الانتهاء من الإجراءات القانونية، ما يعني أن إدارة الانتخابات لن تنتقل إلى دائرة الشئون القانونية في هذه الفترة، ما يعني أيضاً أن الحال سيبقى على ما هو عليه من إدارة الجهاز المركزي للعملية الانتخابية على رغم ما يثار حولها من الشبهات والشكوك في تغيير نتائج الانتخابات. يرى البعض أن من الصعب نقل إدارة الانتخابات بين يوم وليلة لجهاز جديد غير مستعد لمثل هذه المهمات أساساً، كما أن من الصعب بقاء الإدارة بيد الجهاز المركزي الذي ترفضه القوى السياسية بعد ما أثير حوله من شكوك وشبهات، فمن سيدير الانتخابات إذا؟

هاني الفردان

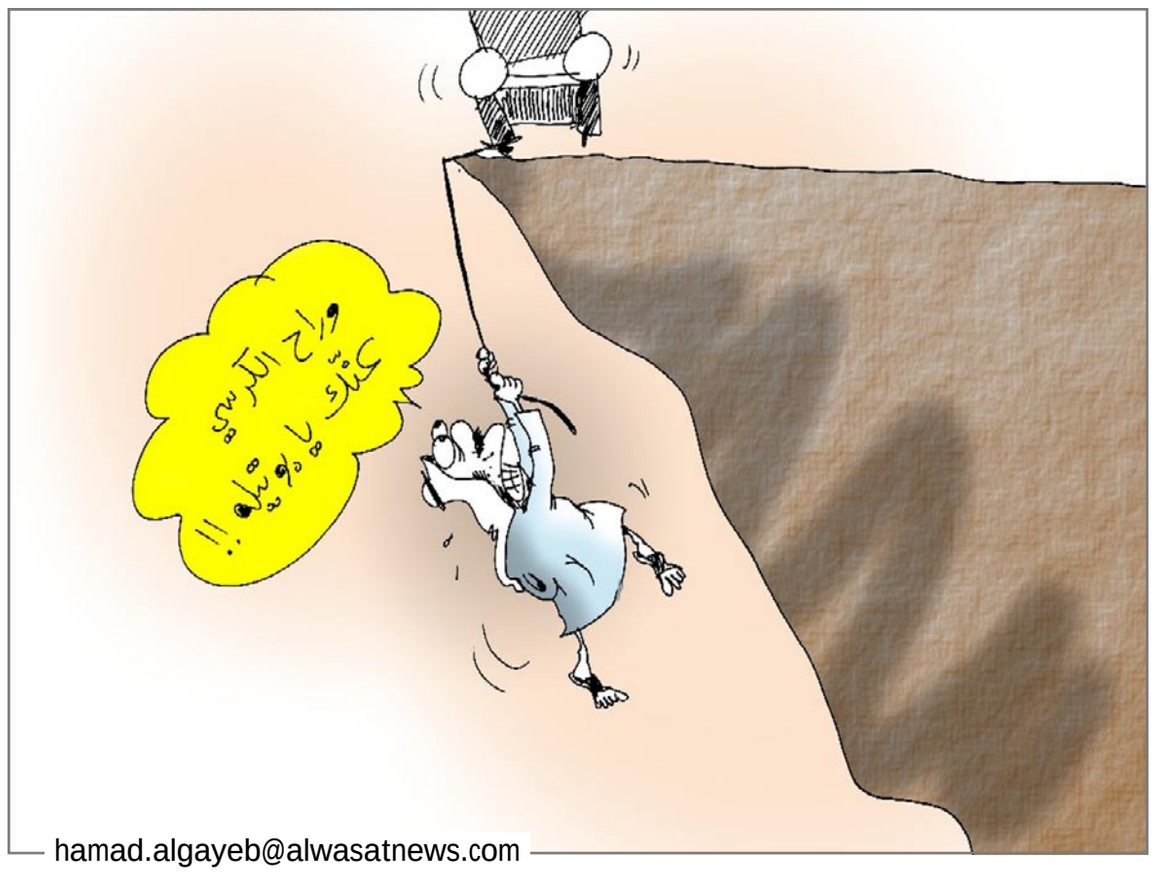

hamad.algayeb@alwasatnews.com

الفقر... في بلاد الغنى

محمد الصفار

كاتب وعالم دين من السعودية

□ ربما يكون محتملاً أن ترى الفقر في الهند، وتشاهد الفقراء في البلاد الإفريقية عموماً؛ لأن هذا الواقع ليس مخجلاً هناك، فالبلدان فقيرة، ومواردها متواضعة، وأعدادها السكانية هائلة وكبيرة، والناس هناك اعتادوا الحياة كما هي، منذ رؤيتهم النور، فقر وأمراض وضعف حال، وهذا القول مني لا يعني الشماتة بهم ولا الاستهانة بإنسانيتهم، ولا الرضا بتقصيرنا اتجاههم.

لكن من الصعوبة بمكان أن تشاهد المتسولين عند إشارات المرور في الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة، وبقية المناطق الأخرى من بلادنا التي حباها الله بالخيرات والنعم والبركات، وأكرم قسماً كبيراً من سكانها بالرزق الوافر والعطاء الكثير.

هناك خلل يساعد ويسهم في بقاء بيوت الصفيح منتشرةً بين المواطنين السعوديين كما تعلن ذلك صحفنا المحلية بين فترة وأخرى، وهناك خلل يضطر المواطن إلى نشر صورته في الصحف وهو يطلب العون والمساعدة من أهل الخير ليتسنى له العلاج من مرض عضال ألَمَّ به. وهناك خلل يدفع بعض المواطنين إلى حمل فواتير الكهرباء إلى المساجد عسى أن يجدوا كريماً من الأخيار يتكفل سدادها. وهناك خلل يأخذ بيد المرأة وهي مجبرة على الخروج إلى الأسواق وتمد يدها إلى المارة والمتسوقين في مشهد متكرر ومألوف لتعود ببعض المال إلى أولادها الصغار. وهناك خلل فاحش يتسبب في زيادة أعداد الموقوفين والمحبوسين بسبب الديون، ويجعل عوائلهم في أوضاع يندى لها الجبين.

هذا الخلل خطير في بلادنا وانعكاساته السلبية علينا أشد من انعكاس حالات الفقر والعوز في تلك البلدان الفقيرة الأخرى، فهنا يرى الشباب البذخ وهنا يشعرون بتدفق النفط، وهنا تستنشق العوائل دخان معامل تكرير النفط المنتشرة، وهنا يلحظ الفقراء صراع الديكة في سوق الأسهم، وهنا تجذبك الأسواق و«الماركات» ومتطلبات الحياة المرتفعة، وهنا بلد التفاخر والتباهي، وهنا تحديداً يهز الفقير رأسه مقتنعاً ومتيقناً بما ورد في الحديث عن الإمام علي (ع): «ما من نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيع».

هذا الخلل وهذا الوضع الخطير، بدأ يفرز وبشكل فظيع ومتسارع سلبياته وانعكاساته ومشكلاته التي لن تقف عند حد، ولن تقتصر على فئة، ولن يحجزها حاجز، بل ستكبر وتزداد وتعم. إنه الفقر الذي يتغلغل ويمتد وإلى جانبه الكفر، الكفر بالحلال والحرام والكفر بالمجتمع، والكفر بالعرف والأخلاق والقيم والدين، ويستمر الكفر إلى أن يكفر الإنسان بسبب جوعه وحاجته بالخوف والسلطة وكل أجهزتها، وإذا وصلت الحال إلى هذا فلن يسلم أحد، ولن يعيش الناس في الهدوء الذي كانوا ينعمون فيه سابقاً.

لابد من القول إن الفقر لم يحصل فجأةً في بلادنا، لكنه الآن وصل في بعض البيوت والأسر إلى حد يفوق الطاقة والتحمل، ولا يمكن للناس العاديين الصبر على معدله المرتفع، وسأسوق شاهداً واحداً يمكن للقارئ أن يفهم من ورائه مستوى الحال المتردية الذي وصلت إليه بعض أسرنا في المملكة.

درجت العادة سنوياً في مدارسنا أن يجتمع أولياء أمور الطلاب بالمعلمين للاطلاع على أوضاع أولادهم وسير دراستهم، وتجد إدارة المدرسة فرصتها لمشافهة أولياء الأمور في بعض أمور المدرسة، ينقل إليّ أحد الآباء ما قاله أحد الإداريين عن بعض الطلاب الذين يقفون في فترة الراحة (الفسحة) متفرجين على زملائهم الآخرين الذين يذهبون إلى مقصف المدرسة ليشتروا العصير والمعجنات، ويأكلوها بينما يتحسر أبناء الفقراء على مبلغ زهيد مقداره ريالان يومياً؛ لأن عوائلهم لا تتمكن من توفير هذا المبلغ لهم.

إني حين أتحدث عن الفقر وأربطه بالجرائم، فأنا لست قاصداً الحديث عن الفقراء، ورجائي ألا يساء الفهم، فالفقراء هم أهلنا وأحبتنا، وهم مؤمنون بالله صالحون في أنفسهم ومجتمعهم، ومنهم من هو في عبادته وتقواه أغنى خلق الله إيماناً ويقيناً، لكنه حديث عن الفقر المتفشي، الفقر الظاهرة الاجتماعية الممتدة، الفقر الذي هو منطقة ضعف ووهن وخطر، بانعكاساته ونتائجه وسلبياته في أي مجتمع من المجتمعات.

مجتمعنا كغيره من المجتمعات ليس ملائكياً، ولا معصوماً من الزلل والخطأ، بل عندنا وعند غيرنا فائض هائل من جرائم وسرقات واعتداءات، وممارسات لا شك في أن الفقر يلعب دوراً مهماً في زيادتها وانتشارها، واستطيع القول إنها اليوم أصبحت جرائم مقلقةً؛ لأنها جرائم احتراف وجرائم عنف، وجرائم شطارة وتبجح يمارسها مرتكبوها في وضح النهار من دون خوف أو اكتراث بأحد.

ولعل صحافتنا المحلية هي أجرأ اليوم في الحديث عن الجرائم التي تحصل في مختلف مناطق ومدن المملكة، والسرقات صغيرها وكبيرها، والاقتحامات تحت تهديد السلاح سواءً للمصارف أم متاجر الذهب أم المدارس والمستشفيات والأماكن العامة، بل الحال وصلت إلى الاعتداء على العمال المساكين من هنود وباكستانيين وغيرهم؛ لأخذ ما في جيوبهم من مال قد لا يتعدى العشرة ريالات بعد ضربهم وإيذائهم وترويعهم.

إنها النتائج الطبيعية للفقر والبطالة، ولعل الأيام تخبئ ما هو أشد وأكبر من الجرائم التي كان السعوديون يحمدون ربهم ويشكرونه؛ لأنها لا تحصل في بلادهم.

إني أخشى كثيرا أن تكون الجرائم في بلادنا بمستوى غناها ومستوى مخزونها النفطي، بمعنى ألا تكون لسد الجوع وكسوة البدن بل تتحول إلى انتقام قاس يصادر الأمن والأمان، ويزرع الرعب والخوف ويهلك الحرث والنسل.

التجربة الديمقراطية الجديدة وخيار الإصلاح في البحرين

عبدالنبي العكري

ناشط حقوقي

□ هناك عدة عوامل أسهمت في تشكيل زخم جديد للحركة الإصلاحية في دول مجلس التعاون كما في عدد من البلدان العربية وعلى امتداد العالم. وما بينها هنا التركيز على الخصوصية الخليجية.

أضحى معروفاً حدوث انعطاف في السياسة الخارجية الأميركية بعد 11 سبتمبر / أيلول 2001، وتبيّن أن 8 من 11 انتحارياً شاركوا في الحدث كانوا سعوديين. كما تبيّن أن رعاية دول الخليج الحركة الأصولية في بلدانها، ودعمها المقاومة الإسلامية الأفغانية ضد السوفيات، أفرز حركة «القاعدة» ونظام «طالبان»، وهكذا دخلت أميركا وحلفاؤها حرباً طويلةً ضد ما يدعى الإرهاب.

أما الوجه الآخر لهذه الحرب فهو محاولة تجفيف البحيرة التي يعيش الأصوليون في مياهها، وإحدى وسائل ذلك هي لإدخال الإصلاحات على الأنظمة المحافظة لتشجيع وتعزيز القوى المعتدلة والمتنورة. وسواءً خضعت الأنظمة الخليجية أو سايرت الولايات المتحدة في مشروعها فإن المعارضة الإصلاحية وجدت – موضوعياً – نصيراً لها في حليف الأنظمة الأساسي (الولايات المتحدة) على رغم تشككها وانتقاداتها الدائمة له.

إن الأنظمة الخليجية ذاتها التي اضطهدت طويلاً التيار الديمقراطي بمختلف تلاوينه القومية واليسارية والليبرالية وأطلقت العنان للتيار الإسلامي الأصولي والمحافظ، وجدت نفسها مضطرة إلى تخفيف الضغط عنه والاستجابة ولو شكلياً إلى بعض مطالبه ومحاولة الحد من نفوذ المؤسسة الدينية المحافظة ومواجهة التنظيمات الأصولية المتشددة (تنظيم القاعدة في بلاد الحرمين، أسود الجزيرة في الكويت، والإخوان في عمان).

حدوث تقارب بين التيار الديمقراطي والإصلاحيين الإسلاميين وخصوصاً الشيعة (المعارضة للتمييز تاريخياً) وخصوصاً في البحرين والسعودية. واكتساب مشروع الإصلاح الديمقراطي زخماً في ظل موجة الديمقراطية التي اجتاحت عدداً كبيراً من الأنظمة الاستبدادية سواءً أكانت شيوعيةً أم غيرها، وترسيخ القناعة بالإصلاح الديمقراطي في ظل ممانعة من قبل الأنظمة الحاكمة، ولكن في ظل عدم المراهنة على الانقلابات أو الثورات التي فات أوانها.

الإصلاح السياسي المطلوب

لايمكن طبعاً تقديم وصفة جاهزة إلى كل دولة خليجية، فدرجة التطور متفاوتة من بلد إلى آخر، لكن يمكن القول إن مواطني الخليج بما بلغوه من رقي وما شهدته بلدانهم ومجتمعاتهم من تحديث، مهيأون لنظام سياسي حديث، عنوانه الملكيّة الدستوريّة، ويستند إلى مؤسسات الدولة الحديثة، وفصل السلطات مع تعاونها، والمشاركة الشعبية من خلال ممثلين منتخبين بالكامل. من هنا سنعرض باختصار تجربة الإصلاح في مختلف الدول الخليجية بدءاً بالبحرين، التي شهدت تدشين مرحلة الإصلاح إثر الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني (فبراير / شباط 2001) وما كان محرّماً وتعتبره الدولة خطراً، أضحى شرعياً وداعماً الدولة في البناء. التنظيمات السياسية كانت محرّمةً، والعمل السياسي يعاقب، والنقابات غير شرعية، وممارسة الحريات العامة مقيدة جداً. بل إن قانون الجمعيات والأندية الأهلية للعام 1989، يتضمن تحريم اشتغال هذه الجمعيات والأندية بالسياسة. وعُطِّلَ الدستور فيما يخص الحريات والحقوق المدنية والسياسية، وحُكِمَت البلاد في ظل قانون أمن الدولة وقانون الطوارئ، طوال 27 عاماً اتسمت بالقمع الشديد، لكن كل ذلك لم يؤمِّن الاستقرار للبلاد وأعاق تقدمها وازدهارها بحيث تخلفت في نواحٍ عدة عن الإمارات مثلاً.

ومع انطلاق المشروع الإصلاحي تشكلت أحزاب سياسية، وأشهرت النقابات العمالية، والجمعيات النوعية الشبابية والحقوقية والبيئية والطلابية، وصدرت الكثير من الصحف المتباينة الاتجاهات، وأضحت المعارضة السياسية ظاهرةً معترفاً بها، وجرت انتخابات بلدية ونيابية.

أطلق الحكم ممثلاً في جلالة الملك مشروع الإصلاح تحت عنوان «تجديد نهضة البحرين التاريخية»، إذ يمثل ميثاق العمل الوطني وثيقته الأساسية، والذي شكل منعطفاً فيما سيترتب عليه، إما المضي قدماً في مشروع إصلاح حقيقي، وإما تجديد بنية النظام للتعاطي مع ظروف جديدة مع الإبقاء على جوهر النظام.

ويبدو أنه كانت هناك خطة معتمدة لامتصاص الزخم الشعبي للإصلاح الديمقراطي الشامل والعميق الذي ناضلت من أجله أجيال متتالية. فرضت المعارضة واقع ممارسات ديمقراطية مخالفة للقوانين السائدة مثل: تشكيل لجان تمثل مختلف المجموعات الاجتماعية وضحايا النظام، مثل ضحايا القتل والتعذيب والعاطلين عن العمل، والعنف ضد المرأة، وضحايا التمييز، وعقد اللقاءات الجماهيرية، وتسيير المظاهرات والمسيرات، بل تشكيل جمعيات حقوقية وشبابية ونسائية. وما يجمع هذه التشكيلات والتحركات هو المطالبة بمحاسبة المسئولين عن القمع والتمييز والفساد، وإنصاف ضحايا مرحلة أمن الدولة.

وكان المطلوب من الحكم – كما حصل في المغرب – أن يأتي بمجلس وزراء وقيادات تنفيذية جديدة مؤمنة فعلاً بالإصلاح، ولها مصلحة بالإصلاح، وإحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام وعقيدته السياسية واستراتيجيته. لكن ذلك لم يحدث، بل جرى امتصاص زخم الإصلاح واحتواء قواه، والإبقاء على القوى التقليدية المعادية للإصلاح التي تبني الإصلاح لفظاً لا فعلاً.

ويمكن القول إن منعطف التراجع تمثل في إصدار دستور جديد تحت خطة تعديل دستور 1973 بعد عام من الاستفتاء على الميثاق، خلافاً لما قرره الميثاق ونص عليه دستور 1973 والذي أطاح بضمانات الحريات والحقوق العامة، وصلاحيات السلطة التشريعية المنتخبة، وأسس مملكة تستند إلى وصاية السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، واختزال سلطة الشعب ممثلة في مجلس النواب إلى سلطة شكلية، بل إن مجلس الشورى المشارك لمجلس النواب في السلطة التشريعية أصبح ذا صلاحيات أعلى من مجلس النواب عندما يجتمعان معاً كمجلس وطني. وعلى أية حال فمجلس النواب لم يكن يعكس إرادة الناخبين استناداً إلى تركيبة الدوائر المشوهة، وافتقاده صلاحيات التشريع والرقابة. أما الوجه الآخر للتراجع، فهو ما يعرف بـ«حزمة القوانين» التي بلغ عددها 54 قانوناً، التي صدرت في الفترة الفاصلة بين إصدار دستور 2001 وانعقاد المجلس الوطني في 14 ديسمبر / كانون الأول 2002، والتي هندست لإحكام القبضة على الحياة السياسية والحريات العامة، وتحصين المسئولين الرسميين من المساءلة القانونية سواءً بما ارتكبوه من تجاوزات أم بما حصلوا عليه من مكاسب غير مشروعة. وهنا أود أن أنوه إلى أن لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة في مناقشتها الوضع في مملكة البحرين أفتت ببطلان مرسوم بقانون 65 / 2002 الذي يحصن المسئولين ممن ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية. كما أن تقرير مجموعة الاعتقال التعسفي للأمم المتحدة قد أبطل جميع الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة طوال مرحلة التسعينات واعتبرهم سجناء رأي من حقهم التعويض.

إن تجربة خمس سنوات من التجربة مخيبة للآمال، باعتراف نواب موالين للحكم، إذ لم يستطع المجلسان إصدار تشريع واحد نابع منهما، وجلّ ما فعلاه هو إحداث تغييرات تجميلية على التشريعات الحكومية وقيام النواب بدور التوسط لدى الحكومة لتقديم خدمات إلى ناخبيهم.

وعلى صعيد التجربة السياسية، إن ما فرضه الشعب وقوى المعارضة كأمر واقع من ممارسة الحريات والضغط من أجل التغيير، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد جرت محاصرته من خلال سلسلة من القوانين والتشريعات التعسفية، وفي مقدمتها قانون التجمعات وقانون مكافحة الإرهاب وقانون الصحافة وتعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية، وتعديلات قانون المجالس البلدية، وقانون الجمعيات السياسية، وهناك عشرات من القوانين التي انهمرت على النواب والشورى، وكان المطلوب البصم عليها خلال المرحلة الحرجة للشهرين الباقيين قبل حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة. أضحى النواب أسرى الحكم الذي جاء بمعظمهم وهم على استعداد للخضوع إلى الحكم لضمان دعمهم في الانتخابات المقبلة أو تعيينهم في مجلس الشورى. ولذلك فإنهم على استعداد لتلبية طلباته.

الجانب الآخر هو سياسة خلط الأوراق المتمثل في الترخيص للكثير من الجمعيات السياسية وأحزاب سياسية واقعاً والتي ليس لها رصيد جماهيري وبعضها ذو توجه طائفي وبعضها صنيعة النظام؛ لتشتيت القاعدة الجماهيرية وإضعاف المعارضة. انعكس كل ذلك سلباً على واقع الحركة الجماهيرية والقوى المناضلة للإصلاح الجذري وإضعاف قوى المعارضة. وإذا كانت قوى المعارضة قد قاطعت الانتخابات النيابية الأولى في 2002، وقررت المشاركة في الانتخابات المقبلة المقررة في 25 نوفمبر / تشرين الثاني الجاري، ولسان حالها (كالمستجير من الرمضاء بالنار) إذ تقام على الأسس المختلة للانتخابات السابقة ذاتها فإن ذلك يطرح شكوكاً قويةً بشأن نزاهتها وعدالتها. إذاً، يمكننا القول إن مسار التطورات في البحرين لا يصب في مشروع الإصلاح الحقيقي.

وهنا أود أن أنوه إلى أن هناك خبرات عربية وأجنبية، تسهم في جعل مشروع الإصلاح في البحرين شكلياً وإفراغه من محتواه، وتتمثل في عدد من المستشارين العرب والأجانب في مفاصل صنع القرار، وعدد من القوانين الاستبدادية.

وجهة نظر

تدويل مسجات الطائفية

□ قدم من البلاغات لوزارة الداخلية ما قُدم، وكتب الصحافيون ما كتبوا، واحتج من احتج، وتكلم من تكلم، وتأذى من مسجات الفتنة والدعوات الطائفية واتصالات التهديد للصحافيين والسياسيين من تأذى، ولا خبر جاءَ من وزارة الداخلية ومؤسسات الدولة ولا وحيٌ نزل.

نشرنا أرقام الهواتف التي ترسل تلك المسجات فتكرم علينا أصحابها بمكالمات لا أرقام فيها. فقلنا لعلهم في التقنية فتية كبار، حاولنا تعميم الأمر وأخذ أولئك النفر على ألف محمل ومحمل وتصورنا الأمر انه مجرد تصرفات شخصية، فأظهرت لنا الأيام سذاجة نوايانا، وبان ما بان للعيان. وأيضاً، لا خبر جاءَ ولا وحيٌ نزل.

لوزارة الداخلية أن تلتزم الصمت، ولها أن ترد علينا – ولم تكن قد ردت على ما كتبناه قبل اليوم – بما شاءت من أقاويل صناعة الصمت المركب، فلربما كانت التحقيقات لازالت سارية. ولربما مُنِعَ النشر أيضاً، لأنه يؤثر على سير القضية التي تبدو تعقيداتها تاريخية، ولربما استعان الأفاضل بالألماني «ميليس»، لينتظر العالم أجمع «سر» تلك الهواتف التي تهدد الناس، وتستهدف أرواحهم، وتعبث بأمنهم الوطني وسلمهم الأهلي. وإلى أن يأتينا ميليس، لا خبر جاء ولا وحي نزل.

ولأن من هُدِدُوا وتعرضوا لمسجات الفتنة والطائفية هم أبناء هذا الوطن، ويؤمنون بحاكمية مؤسسات الدولة كان لهم أن يتقدموا لها بالشكوى، ولأن مؤسسات الدولة تصر على الصمت والتأجيل وممارسة السلبية المطلقة حيال هذا الأمر يحق لنا إذن أن نعفيها من مهمة الكشف عن هوية أولئك المخربين، وأن نفهم ونعرف من ذلك، انها عاجزة أمامهم.

اليوم، لعله من الواجب على مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات سياسية وحقوقية أن تسعى لتدويل المشكلة من بعدها الحقوقي، فالأمر بات متجاوزاً للحد. وإذا كانت مؤسسات الدولة والتي تقتضي مهمات عملها الدفاع عن مواطنيها والحفاظ على السلم الأهلي تبدو عاجزة عن حماية مواطنيها والدفاع عن سلمهم الأهلي، فثمة مؤسسات حقوقية عالمية تستطيع أن تفعل ذلك، ومن مهمات عملها مراقبة المخططات الطائفية والعنصرية في شتى بلدان العالم، بما تضمنه مواثيق حقوق الإنسان التي وقعتها البحرين وتعهدت الالتزام بها.

الحملة الشرسة الأخيرة تأتينا منظمة ومباشرة، تعرف أي الهواتف تقصد وتستهدف، ولا يمتلك المعلومات إلا أصحاب المعلومات والخبراء فيها. وعليه، كأننا نسير لخط تحد مباشر من فئة لا تريد الاعتراف بأنها مهزومة، ولأننا محاصرون بمنع النشر ومحاسبة القضاء، فإن تدويلاً للأمر بات حاجة فعلية، لا تحتمل التأجيل.

عادل مرزوق

adel.marzooq@alwasatnews.com

روافد

تزكية المترشحين

□ في عدد السبت، من «الوسط»، سمعنا أصواتاً متنوعةً، تدلُّ على وجود «رأي آخر»، فيما يجري في الساحة السياسية، الشيعية تحديداً، على عكس الظاهر من سيادة الرأي الواحد. وهي علامةٌ صحيةٌ تماماً، بوجود نقد حر للممارسات والسياسات، إذ ظهرت أصواتٌ تنتقد استخدام المجلس الإسلامي العلمائي في التحشيد لأفراد معينين، وهي أصواتٌ خجولةٌ الآن، تجاهُلُها قد يسهم في نجاح تمرير «القائمة الواحدة المتجانسة» كما تهوى «الوفاق»، لكنه لن يجنِّب الكتلة، مساءلة الجمهور العريض بعد 18 شهراً من دخول البرلمان، كما لن يجنِّب العلماء أنفسهم الكثير من اللوم والحرج في حال حدوث أي إخفاقات أو إحباطات.

قائمة «الوفاق»، كأيّة قائمة انتخابية أخرى، قابلةٌ للتقييم والتمحيص والنقد، وليس هناك حتى الآن، فيما نعلم، من يدّعي العصمة لأفرادها، ومن حقّ الجمهور أن يتحدّث في المعايير التي اعتمدت في الاختيار. ولا شك في أن الكثير من الأسماء تستحق مثل هذه الثقة، لكن هناك أسماءً أخرى ليست كذلك، بدليل أن «شورى الوفاق» أسقطها، ولكن عادت الأمانة العامة لتثبيتها على مسئوليتها الشخصية، على خلاف التقاليد الديمقراطية كما هو معروف.

والدليل الآخر أن بعض الأسماء لم تحظَ بقبول الأهالي في عددٍ من المناطق، وإنزالها (من فوق) لن يقنع الناس باختيارها يوم 25 الجاري، حتى لو تمت الاستعانة بالفتوى أو النصائح الأبوية أو كتابة التعهدات.

منذ البداية كان الكثيرون يتناولون أهمية معايير الكفاءة والقدرات السياسية والعلمية لنجاح المترشّح في وظيفته بالبرلمان، ولكن تمّ «تدوير» فكرة الولاء «الحزبي» و«المرجعي» بصورة قطعت الطريق على أي حوارٍ منتجٍ. واليوم، يتم تدوير فكرة «الكتلة الإيمانية الواحدة المنسجمة»، وهي محاولة للقفز على أية عودة لمناقشة موضوع الكفاءة، التي يفتقر إليها عددٌ من المترشّحين الذين لم تحسن «الوفاق» اختيارهم، لسببٍ أو لآخر.

خطورة الأمر هي أن مثل هذا الطرح يوحي باحتكار مسألة الإيمان، ويخلعه على «المحظوظين» فقط ممن حصلوا على تزكية «الوفاق». وهي تكرارٌ لأخطاء التيارات الدينية والسياسية التي تحتكر لأصحابها الحقيقة في الدنيا، والجنة في الآخرة. والمحزن أن هذه التجربة تولد مرةً أخرى في رحم «الوفاق»، بعد عامين من ولادة «قائمة المتقين» إثر خلافات داخلية، وكأن «الوفاق» لم تتعلم الدرس.

ليس من مسئولية الكاتب أو غيره أن يشكّك في إيمان أحد أو يزكّي على الله أحداً؛ لأن ذلك ليس من اختصاص أيّ فردٍ أو جهةٍ دينيةٍ أو سياسية؛ لأن الإيمان والتقوى قضيتان قلبيتان لا يطّلع عليهما غير علاّم الغيوب. ولكن من حق الجمهور أن يقيّم السياسيين بلغة السياسة، وأن يقيّم كفاءات وقدرات المترشحين، ويضع المعايير، التي قد لا تكون من بينها بالضرورة كثرة الصلاة والصيام، فهي أمورٌ قد يأتيها الإنسان ويستوحش بتركها كما في حديث للإمام الصادق (ع).

ولأن التقوى من أصعب ما يمكن إثباته في هذا الزمن المادي الجشع، أو صرف صكوك تزكية مسبقة، فإن الامتحان الأكبر هو التقوى «المالية»، التي ستكون المحك الأشد للمترشّحين الجدد، وخصوصاً بالنسبة لشعبٍ لديه تجارب طويلةٌ مع كثرة من النواب المنتهية صلاحيتهم، والكثيرين من طبقة «النخبة»، إسلامية وقومية ويسارية، سقطوا في هذا الامتحان عبر عشرات السنين. السيد عبدالله الغريفي قال قبل أسابيع رداً على إشكال مماثل: من أين آتي لكم بمترشّحين معصومين؟ والسؤال: ألم يكن من الأحوط – سياسياً – التريّث عن تزكية أشخاص أسقطتهم «شورى الوفاق» دون أن نسأل عن السبب؟

قاسم حسين

kassim.hussain@alwasatnews.com